الأمم المتحدة

A/56/307

الجمعية العامة

Distr.: General
20 August 2001
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والخمسون

البند ٢٠ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

التعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية

تقرير الأمين العام**

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار الجمعية العامة ١٦٣/٥٥ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، الذي طلبت فيه الجمعية العامة، في جملة أمور، إلى المجتمع الدولي أن يواصل تنفيذ التدابير الرامية إلى تخفيف حدة آثار الكوارث الطبيعية، وطلبت إليّ إعداد توصيات بشأن كيفية تحسين إمكانيات الأمم المتحدة في هذا الميدان.

٢ - وقد عالجتها مجالات عدة يتطرق إليها القرار في تقريري لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ المقدمين إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي عن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ (A/55/82-E/2000/61 و A/56/95-E/2001/85) وعلى الأخص في الوثيقة الأخيرة، وذلك بالإشارة إلى استخدام تكنولوجيا الإنذار المبكر وتقييم الأضرار والتخطيط للاستجابة. وإضافة إلى ذلك، عرضت بعض الجوانب التكميلية لهذا التقرير في تقريري المقدم إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، المؤرخ ٨ أيار/مايو ٢٠٠١، عن تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (A/56/68-E/2001/63).

٣ - ومنذ صدور قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، قبل عشر سنوات، ازداد تأثير الكوارث الطبيعية على حياة البشر وممتلكاتهم في جميع أنحاء العالم. وتكشف التقارير ذات الصلة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة الزيادة المضطردة في درجة تعرض المجتمعات للأخطار الطبيعية، ولا سيما في

* A/56/150.

** يقدم هذا التقرير في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠١ لكي يتضمن أكبر قدر ممكن من المعلومات المستكملة.

190901 190901 01-51708 (A)
0151708

البلدان النامية. بل إن البنك الدولي يقدر أن احتمال موت الناس في البلدان المنخفضة الدخل من جراء الكوارث الطبيعية أعلى أربع مرات منه في البلدان المرتفعة الدخل. كما أن متوسط التكاليف المترتبة على الكوارث كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد يكون أعلى بعشرين مرة في البلدان النامية منه في البلدان الصناعية. كذلك، فإن الطابع المتكرر للفيضانات والجفاف والمشاكل التي تسببها في الجنوب الأفريقي والقرن الأفريقي مثلا، لا يترك بين هذه الكوارث فترة زمنية كافية لكي تؤتي الجهود الفعالة المبذولة من أجل الانتعاش وإعادة التأهيل ثمارها.

٤ - وقد اتسمت المساعدة الإنسانية التي يقدمها المجتمع الدولي خلال تلك الفترة بالسخاء، لكنها لم تعالج الأسباب الجذرية للضعف. وتتفق وكالات الأمم المتحدة على ضرورة أن تركز التحسينات على تحسين التأهب للاستجابة، والأهم من ذلك على اتخاذ تدابير طويلة الأجل للحد من الأخطار، بما في ذلك الوقاية وتخفيف حدة الكوارث.

٥ - ويمثل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية الجهة المكلفة بالتنسيق في إطار منظومة الأمم المتحدة بوجه عام بغية تعزيز وتنسيق حالة التأهب للتصدي للكوارث بين الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الشركاء المعنيين بالشؤون الإنسانية. وتشتمل هذه المسؤولية على نطاق المنظومة آلية للنشر المركزي للمعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات بشأن تقديم المساعدة، ووضع ترتيبات للتنسيق الميداني للاستجابة الدولية، ومتابعة التبرعات التي تقدم والاحتياجات التي لم تلب، وأشكال النداءات المشتركة بين الوكالات التي أطلقت لكي تغطي الفترة الانتقالية بين مرحلتي الغوث وإعادة الإعمار.

٦ - وازداد عدد الظواهر الطبيعية التي تتحول إلى كوارث تؤثر على أقاليم برمتها. وردا على ذلك، قامت وكالات الأمم المتحدة المكلفة بمسؤوليات في مجال تخفيف حدة أثر الكوارث، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والبنك الدولي بزيادة قدراتها وتمويلها زيادة كبيرة في مجال الحد من الكوارث. وتبلغ القروض التي قدمها البنك الدولي لإعادة الإعمار وتخفيف حدة الكوارث منذ عام ١٩٨٠ نحو ٢٩ بليون دولار. وحصل الكثير من البلدان المستفيدة على قروض متلاحقة، إذ إن الكوارث أثرت عليها مرارا وتكرارا. وتستغل وكالات الأمم المتحدة الفرص التي تتيحها الأنشطة التي تقوم بها لإعادة الإعمار بعد وقوع الكارثة لاتخاذ تدابير تستهدف الحد من القابلية للتعرض للظواهر الطبيعية المتكررة. ويمكن أن نجد أمثلة على هذه الاستراتيجية في مرفق إدارة الكوارث التابع للبنك الدولي، وبرنامج الحد من الكوارث والانتعاش التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفي الدعم المقدم إلى أعمال إعادة الإعمار في فنزويلا وموزامبيق والهند، فضلا عن نهج إطار العمل الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة إزاء انعدام الأمن الغذائي والفقر في الريف.

٧ - وانتهى مرفق إدارة الكوارث التابع للبنك الدولي من دراسة لحالة إفرادية في عام ١٩٩٩ عن قدرة المكسيك على إدارة المخاطر، بناء على طلب من الحكومة أدت إلى وضع مشروع لتلبية الاحتياجات المتمثلة في الحد من الخسائر الناجمة عن الكوارث، والتي أتاح البنك الدولي لها قرضا تزيد قيمته عن ٤٠٠ مليون دولار. وبالمثل، فإن المؤسسة المالية الدولية، التي تشكل جزءا من البنك الدولي، تركز على صكوك جديدة في مجال الحوادث المتعلقة بالأحوال الجوية، بما في ذلك مرفق عالمي لمخاطر الأحوال الجوية في البلدان النامية. ويتجلى أيضا التزام البنك الدولي للحد من الكوارث في مبادرة ''بروفنشن''، التي أطلقت في شباط/فبراير ٢٠٠٠،

وترمي إلى تحقيق أهداف بينها وضع منهجيات تتعلق بإجراء تقييم للأضرار والاحتياجات.

٨ - وأدت الفيضانات التي وقعت في موزامبيق عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ إلى تسليط الضوء على الطابع المتكرر للكوارث وضرورة التسليم بأهمية التعاون بين القائمين على أعمال الغوث والتنمية. ورغم أن وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من البلدان مقرا لها والتي ما برحت تشارك بنشاط في أعمال التنمية كانت قد قدمت الدعم الأولي للحكومات من أجل التصدي للكوارث، وفي برامج الانتعاش وإعادة الإعمار اللاحقة، قامت أيضا وكالات غوث خارجية باستكمال هذه الجهود خلال الفترات الحرجة من حالات الطوارئ. وفي أعقاب الفيضانات التي وقعت في موزامبيق في عام ٢٠٠٠، أدركت وكالة التنمية التابعة للأمم المتحدة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الطابع المتكرر لهذه الكارثة وقامت بعملية للتخطيط للتأهب ولحالات الطوارئ أسفرت عن تحسين القدرة على التصدي إبان فيضانات عام ٢٠٠١.

٩ - وتعد التدابير الطويلة الأجل الرامية إلى الحد من تأثير الكوارث، ولا سيما التدابير الرامية إلى الحد من التعرض للأخطار، ذات أهمية جذرية في الاضطلاع بعملية انتقال فعالة من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية. فالحد من الكوارث يعتبر مجال عمل محددا، ويشتمل على الوقاية وتخفيف حدة آثار الكوارث وبعض جوانب التأهب. ويشكل تنفيذ تدابير الحد من الكوارث أحد الجوانب المحورية لأي سياسة من سياسات التنمية المستدامة؛ ولهذا فإنه يعتبر أيضا جزءا أساسيا من عملية الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية. ورغم أن أعمال الحد من الكوارث لا يمكن استيعابها في الأنشطة التنفيذية المتصلة بالإغاثة والانتعاش، فإنها يمكن أن تصبح رصيدا إيجابيا في حالات ما بعد الإغاثة، وبخاصة فيما يتعلق بالتأثير الإيجابي للسياسات الهادفة المتعلقة بالدعوة على صعيد المجتمع المحلي، ونشر الوعي والتدريب على التأهب. وفي مثال آخر أيضا، فإن اعتبارات الحد من الكوارث قد تشكل أساسا لعمليات الدروس المستفادة التي يمكن القيام بها في أعقاب وقوع كوارث كبرى، رغم أنها تقتصر غالبا في الوقت الحالي على مجرد تحليل جوانب الإغاثة في حالات الكوارث.

١٠ - وأنشأت الجمعية العامة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث بموجب قرارها ٥٤/٢١٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ بهدف الحد من تعرض المجتمعات للأخطار الطبيعية وغيرها من الأخطار البيئية والتكنولوجية. وهذه الاستراتيجية تمثل برنامجا مشتركا بين الوكالات يقوم من خلال عدد من الجهات من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها بتنسيق المبادرات والبرامج بهدف خلق مرونة في مواجهة الأخطار في آخر المطاف، وبخاصة في البلدان الأقل نموا (انظر A/54/497). ففي هذه البلدان، تطول مدة العملية الانتقالية من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية وتتسم بتعقيد أكبر إذ إنها تنطوي على متغيرات تنشأ في معظم الأحوال من ارتفاع مستويات الضعف. فقابلية التعرض للأخطار تشكل عقبة خطيرة في وجه أي شكل من أشكال التنمية ولهذا فإنها تمثل عبئا إضافيا على كاهل المجتمعات في مرحلة ما بعد الكوارث. وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية التي تفسر سبب تأكيد برنامج الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث تأكيدا كبيرا على دور المجتمع المدني في الحد من الكوارث.

١١ - وتؤثر الكوارث على المجتمعات من جميع جوانبها. وعلاوة على ذلك، فإن الضعف أمام جميع الأخطار موجود على المستوى المحلي. ولهذا فإن المشاركة الفعالة لجميع شرائح المجتمع المدني المعنية يمثل شرطا مسبقا لاتقاء الكوارث وتخفيف حدتها بصورة فعالة. وتشير مبادئ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث في هذا الخصوص إلى أهمية التعليم والتدريب، فضلا عن تحديد المخاطر وتقييم جوانب الضعف على صعيد المجتمع الأهلي. ويمكن استخدام هذه المبادئ

حسبما يقتضي الأمر في المراحل المعنية من عملية الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية، وتحسين فعالية عملية الانتقال من خلال ذلك وعلى الأرجح تيسير الممارسات السليمة للتنمية بعد اتمام مرحلة الانتعاش. ويمكن استخلاص أمثلة على أنشطة الحد من الكوارث من تجربة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث ومن أنشطة الوكالات والمنظمات التي تعمل في إطار هذه الاستراتيجية. ويتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (A/56/68-E/2001/63) تفاصيل عن الأنشطة التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة للحد من الكوارث.

١٢ - وكما قد يلزم تعزيز القدرات القائمة في الميدان خلال حالة طوارئ رئيسية، كذلك فإن عملية الانتقال السلس إلى فترة الانتعاش قد تقتضي أيضا تعزيزا خارجيا للقدرات من مرحلة مبكرة. وتختلف المهارات اللازمة لعملية الانتعاش وما يتبعها من إعادة إعمار لأغراض التنمية المستدامة اختلافا جذريا عن المهارات اللازمة للتصدي لحالات الطوارئ. وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بطرح مفهوم أفرقة الانتعاش خلال المرحلة الانتقالية لتلبية هذه الحاجة من خلال زيادة تعزيز قدرة المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي ونظام المنسق المقيم على تقديم الدعم المناسب في الوقت المناسب للجهود التي تبذلها السلطات الوطنية في وقت مبكر لتحقيق الانتعاش. وستقوم أفرقة الانتعاش خلال المرحلة الانتقالية بتقديم المساعدة في المجالات التالية: صوغ أطر عمل الانتعاش الشامل التي تردم الفجوة بين المساعدة الغوثية والتعاون الإنمائي؛ وتعزيز قدرة المكتب القطري على التقييم وتقديم المساعدة البرنامجية للسلطات الوطنية؛ ودعم آليات تنسيق العمليات واستراتيجيات تعبئة الموارد. واختبر مفهوم أفرقة الانتعاش خلال المرحلة الانتقالية في الهند في أعقاب زلزال كوجارات حيث وضعت الصلة بين جهود الاستجابة والانتقال إلى عملية الانتعاش على محك الاختبار الفعلي. لذا ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم زيادة تطوير هذا المفهوم واختباره، وتشجيع البرنامج الإنمائي على زيادة تعزيز قدرته في هذا المجال.

١٣ - ولا يقتصر الانتقال من حالة الغوث إلى حالة الانتعاش الفعال على الترتيبات المؤسسية لما بعد الكوارث من أجل دعم السلطات الوطنية. فالكثير من الكوارث تكشف عن جوانب ضعف هيكلية وعن نماذج لتنمية غير قابلة للاستدامة ينبغي للوكالات المتواجدة ميدانيا أن تأخذها في اعتبارها أثناء الدعم الاستراتيجي الأطول أجلا الذي تقدمه للبلدان والمناطق الأكثر تعرضا للأخطار. وعلى الصعيد القطري، ما برح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يدعم أكثر من ٥٠ برنامجا لبناء القدرات الوطنية في مجال الوقاية من الكوارث الطبيعية، والتأهب لها وتخفيف حدتها. والكثير من هذه البرامج بدأ بتعميم عملية تخفيف حدة الكوارث في إطار استراتيجيات التنمية الأوسع نطاقا، وتلبية طائفة من الاحتياجات على الصعد الوطني والمحلي والبلدي والأهلي وإدماج مبادرات بناء القدرات في إطار الدعم البرنامجي العام لأغراض الحد من أخطار الكوارث والتعرض لها.

١٤ - وطلبت الجمعية العامة في عدة مناسبات، بما في ذلك في قرارها ١٨٢/٤٦، إلى منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، تعبئة جميع أشكال المساعدة الدولية المقدمة عندما تقع كارثة طبيعية وتوجيه هذه المساعدة وتنسيقها استجابة إلى أحد الطلبات المقدمة من بلد متأثر بكارثة. وما برح منسق الإغاثة في حالات الطوارئ يؤدي هذه المهمة خلال عام ٢٠٠١ في مواجهة بيئة متغيرة للكوارث الطبيعية تتسم بخسائر أكبر من جراء ازدياد التحضر والاستجابة المتزايدة السرعة التي تطالب بها وسائط الإعلام الدولية اليقظة والمتجاوبة بسرعة. وقد ركز هذا على ضرورة أن تتسم استجابة الأمم المتحدة بسرعة أكبر وباتساق أشد من قبل. وحاول منسق الإغاثة في حالات الطوارئ تكييف هذه

المطالبات من خلال ترشيد أعمال شبكات الأمم المتحدة المعنية بالاستجابة وإشراك أكثر البلدان عرضة للكوارث في محاولة لنشر الوعي بالأدوات التي يستطيع النظام الدولي نشرها لمساعدة تلك البلدان. واستعان مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أيضا ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتوعية المنسقين المقيمين بمسؤولياتهم في هذا الخصوص وبأدوات الاستجابة الدولية التي يمكن لمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ أن ينشرها لمساعدة البلدان التي يخدمون فيها. ويلزم بذل مزيد من الجهود لكفالة إدماج وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية والمانحين الثنائيين في الجهود التي يبذلها منسق الإغاثة في حالات الطوارئ بهدف تعزيز فعالية واتساق الاستجابة الدولية للكوارث الطبيعية.

١٥ - ولا يزال نظام أفرقة الأمم المتحدة الجاهزة لتقييم الكوارث والتنسيق واحدا من أكثر الادوات الفعالة وأداة للاستجابة الدولية السريعة القائمة على المشاركة المتاحة لمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ. وقد قام النظام بإحدى عشرة بعثة خلال عام ٢٠٠٠ للمساعدة في تنسيق الاستجابة الدولية للكوارث الطبيعية في آسيا وأوروبا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وتشمل الحالات التي نشرت فيها هذه الافرقة الفيضانات التي وقعت في موزامبيق وكمبوديا وفييت نام، والزلزال الذي ضرب الصين، والجفاف في باراغواي. وخلال النصف الاول من عام ٢٠٠١، أوفدت ست بعثات من هذه الافرقة في مهمات من بينها الاستجابة للشتاء القارس في منغوليا والفيضانات في روسيا والزلازل في الهند والسلفادور وبيرو. وقام أكثر من ٢٠ بلدا ومنظمة دولية في أوروبا وآسيا وأفريقيا والأمريكتين بتوفير خبراء للمشاركة في هذه البعثات. وقام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أيضا باستعراض مستقل شامل ومكثف لنظام أفرقة الأمم المتحدة الجاهزة لتقييم الكوارث والتنسيق، بقيادة إدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وهذا الامر ، إضافة إلى استعراض جرى لأداء الأمم المتحدة استجابة للزلزال الذي ضرب الهند في مطلع عام ٢٠٠١، أثار بعض التوصيات المفيدة لزيادة تحسين النظام، والتي يقوم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتنفيذها بالتعاون مع البلدان والمنظمات الشريكة المشاركة. وعملا بتوجيهات الجمعية العامة، يقوم مكتب التنسيق للشؤون الإنسانية ببذل جهود لتوسيع نطاق مشاركة نظام تنسيق أفرقة الأمم المتحدة الجاهزة لتقييم الكوارث والتنسيق في عدد أكبر من البلدان النامية وأنشأ هذا العام فريقا كاريبيا تابعا لهذا النظام.

١٦ - واتخذ الفريق الاستشاري الدولي للبحث والانقاذ الذي يشكل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أمانة له، خطوات رئيسية أيضا في عام ٢٠٠١ لتسريع استجابة الأفرقة الدولية للبحث والإنقاذ في المناطق الحضرية عندما يقع زلزال. وأنشأ الفريق المركز الافتراضي لتنسيق العمليات في الموقع من أجل أفرقة البحث والإنقاذ في المناطق الحضرية لتحصل على معلومات في الزمن الحقيقي أثناء انتشارها وقيامها بعملياتها. وأعاد الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ إحياء نشاطاته في فرعه بالأمريكتين وأدمج الكثير من بلدان أمريكا اللاتينية في أنشطته. وخطط أيضا لعملية بحث وإنقاذ دولية لمناطق حضرية في إقليم آسيا والمحيط الهادئ. وسعى الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ أيضا إلى إنشاء إطار عمل قانوني للعمليات الدولية للبحث والإنقاذ في المناطق الحضرية، وقد حظي هذا المشروع بدعم كبير من الدول الأعضاء في الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والذي عقد مؤخرا.

١٧ - وللكوارث الطبيعية ذيول واسعة النطاق تطال البيئة وتمس سلامة الناس. ويقوم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومن خلال الوحدة المشتركة لحالات الطوارئ البيئية التابعة لهما، بتركيز اهتمام

متزايد على تأمين قدرة أفضل على الاستجابة، بما في ذلك استجابة سريعة للحوادث المتصلة بالبيئة. ووحدة الحالات الطارئة البيئية قادرة على بناء الجسور اللازمة بين الشواغل البيئية والإنسانية المتعلقة بمختلف الكوارث. وأقيم حوار مع الشركاء المعنيين بالشؤون الإنسانية والبيئية لوضع خطط مناسبة لحالات الطوارئ ولكفالة تأمين مستوى كاف من التأهب للتصدي لحالات الطوارئ. وكأداة محددة، أقيمت شبكة عالمية من المنسقين الوطنيين المكلفين بذلك رسميا، وستكون بمثابة قناة للحصول على المعلومات والمساعدات. ويجري توسيع الشبكة بصورة مستمرة، وهي تشمل في الوقت الراهن ممثلين من أكثر من ١٠٠ بلد في جميع أقاليم العالم الرئيسية. وأقام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضا مشاريع خاصة تستهدف تطوير وابتكار أدوات متاحة لمساعدة البلدان في تحسين قدرتها على التصدي لحالات الطوارئ البيئية.

١٨ - وأنشئت وحدة الدفاع العسكري والمدني في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بناء على قرار اتخذته اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في عام ١٩٩٥ لكفالة أكفأ استخدام للأصول العسكرية والمدنية لدعم العمليات الإنسانية. وتمثل الوحدة جهة تنسيق للأمم المتحدة مع الحكومات والمنظمات الدولية ومؤسسات الدفاع العسكري والمدني لنشر هذه الأصول في الحالات الإنسانية وتنسيق تعبئتها عند الضرورة. وتنظم الوحدة دورات الأمم المتحدة بشأن التعاون المدني - العسكري ، وتنسق مشاركة وكالات الأمم المتحدة في تدريبات رئيسية بمقتضى سيناريوهات إنسانية. وتحتفظ الوحدة أيضا بسجل الأمم المتحدة المركزي، والذي هو عبارة عن قاعدة بيانات بالموارد غير التجارية الحكومية وغير الحكومية التي يمكن أن تكون متاحة للاستخدام في الحالات الإنسانية. وهذه الموارد تشمل طائفة واسعة من المعدات واللوازم وأفرقة الخبراء وجهات اتصال للتصدي للكوارث.

١٩ - ويحتفظ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أيضا بمواد أساسية تساعد على البقاء، مثل الخيم والبطانيات وأواني المطبخ ومولدات الكهرباء ومعدات تنقية المياه وتوزيعها بمستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية في برينديزي بإيطاليا. وهذه المواد تتبرع بها شتى الحكومات ويمكن شحنها خلال مهلة قصيرة جوا أو برا أو بحرا إلى البلدان التي نزلت بها كوارث.

٢٠ - ونظرا إلى الطابع المفاجئ عادة للكوارث الطبيعية، ونظرا إلى الانقطاع الكلي غالبا لشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية العامة من جراء تأثير تلك الكوارث، فإن توفير خطوط اتصالات سلكية ولاسلكية مستقلة ويعتمد عليها يعتبر شرطا أساسيا للتقييم الفعال للأضرار ولتعبئة الموارد ولتنسيق العمليات والحصول على معلومات لنشرها من خلال شبكات المعلومات كشبكة ''رليفويب'' ReliefWeb. وفي هذا السياق، فإن لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ثلاثة أدوار: توفير الدعم لعمليات ميدانية معينة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية؛ وتيسير إمكانية إقامة اتصال بين الشبكات الميدانية لجميع الشركاء في عملية التصدي للكوارث؛ وكفالة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من غير عراقيل.

٢١ - وعلى الصعيد القطري، ما برحت وكالات الأمم المتحدة تعمل عن كثب مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وتساعدها في تحديد احتياجاتها وقدراتها في مجال إدارة الكوارث والحد من الأخطار. وفي شرق أفريقيا، وضعت منظمة الأغذية والزراعة استراتيجية إقليمية للتأهب للكوارث ومساعدة السلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (أفريقيا)؛ وفي الجنوب الأفريقي، ما برح برنامج الأمم

المتحدة الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يقدمان المساعدة إلى أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في رسم استراتيجية شاملة لإدارة الكوارث. وتبذل جهود مماثلة من قبل عدد من وكالات الأمم المتحدة في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بغية تحسين القدرات الوطنية والمحلية؛ ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم الوكالة الكاريبية للاستجابة لحالات الطوارئ أثناء الكوارث في منطقة البحر الكاريبي، ومركز التنسيق لاتقاء الكوارث الطبيعية في أمريكا الوسطى، وميثاق الاستقرار في جنوب أوروبا الشرقية باعتبارها كيانات إقليمية ترمي إلى تحقيق الأهداف ذاتها. وبرامج بناء القدرات هذه لا بد منها للحد من أخطار الكوارث، ولهذا فإن هناك ضرورة للحصول على المساعدة في مجالي الإغاثة والانتعاش. وسيساعد أيضا الحصول على دعم في هذا الاتجاه على خلق مؤسسات وطنية أقوى وإقامة تعاون مستمر بين السلطات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة التي تمثل عنصرا لا يستغنى عنه من عناصر النهوض من كارثة واسعة النطاق.

٢٢ - وأنشأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مكاتب لمستشارين إقليميين معنيين بالتصدي للكوارث الطبيعية وذلك في جنوب أمريكا وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ بهدف تعزيز التأهب للاستجابة. ولتوسيع نطاق العمليات، يخطط مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتعزيز المكاتب القائمة وإنشاء مكاتب جديدة في أفريقيا وآسيا. ويعتمد هؤلاء المستشارون ولاية من ثلاثة جوانب: دعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية في إعداد خطة للطوارئ مشتركة بين الوكالات، بمشاركة السلطات الوطنية إذا اقتضى الأمر؛ وقيادة بعثات تنسيق التصدي للكوارث؛ وتنظيم حلقات عمل بالدروس المستفادة في الموقع بمشاركة الأفرقة القطرية بعد مرحلة الإغاثة وذلك بغية تحسين درجة التأهب للتصدي للكوارث. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم هذه المرافق وأن ينظر في إنشاء مكاتب مشابهة على الصعيد دون الإقليمي.

٢٣ - وأنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا وظائف لمستشارين في شؤون الحد من الكوارث الإقليمية لتلبية الاحتياجات، أولا في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا وأوروبا الشرقية. وسيقوم هؤلاء المستشارون بتحسين وتيسير صوغ وتنفيذ كل من برامج بناء القدرات على الصعيدين دون الإقليمي والوطني وتوفير مدخلات من الدعم التقني المعزز من أجل صوغ السياسات والاستراتيجيات وإقامة الشركات والتحالفات، والدعوة والتدريب لأغراض اتقاء الكوارث والتأهب لها وتخفيف حدتها فضلا عن وضع برامج فعالة لعملية الانتعاش. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم هذه المبادرة وأن ينظر في توسيع نطاق هذا المرفق ليشمل أقاليم أخرى حيث كثيرا ما يحتاج الأمر إلى تخطيط للحد من الكوارث والنهوض منها.

٢٤ - ويعتمد معظم وكالات الأمم المتحدة على القدرات الوطنية والإقليمية المتاحة من أجل القيام بأنشطة تتعلق بالحد من الكوارث في البلدان النامية المعرضة للكوارث. وتبذل جهود حاليا من أجل توحيد هذه القدرات على نحو منتظم. وأحد الأمثلة على ذلك هو برنامج التدريب على إدارة الكوارث التابع للبرنامج الإنمائي. فهذا البرنامج يمثل مرفقا مشتركا بين الوكالات على نطاق عالمي، ويستخدم القدرات الوطنية والإقليمية لتحسين القدرات في مجال التصدي للكوارث وتخفيف حدتها والحد من إمكانية التعرض لها. واعتمد برنامج التدريب على إدارة الكوارث مفهوما جديدا للبرامج لفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ في اجتماع اللجنة الاستشارية المعقودة في جنيف في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وإسهاما في مفهوم البرنامج، أعد دليل بعنوان ”دور ومسؤوليات أفرقة الأمم المتحدة لإدارة الكوارث“، ووافق الفريق العامل التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات

على الدليل في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويقدم الدليل دعما لأفرقة الأمم المتحدة القطرية ويغطي بصورة رئيسية المسائل المتعلقة بإدارة التصدي للكوارث، بما في ذلك التنسيق والتعاون في هذا الميدان. واستخدم الدليل أيضا في عدد من حلقات العمل القطرية في الفترة ما بين أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وحزيران/يونيه ٢٠٠١، كحلقات العمل التي نظمت في أذربيجان وجمهورية الكونغو الديمقراطية ونيكاراغوا وتركيا.

٢٥ - ولا يوجد حتى الآن جرد بالقدرات المتوفرة لتخفيف حدة الكوارث، ولكن ينبغي إجراء مزيد من التقصي في هذا الشأن نظرا لما تنطوي عليه هذه الخدمة ونطاق تطبيقها من فائدة للأمم المتحدة والحكومات والمانحين. ويُوصى بأن تأخذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، بالتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والبرنامج الإنمائي، وغيرهما من الشركاء، زمام المبادرة في هذا الخصوص وإعلام الجمعية العامة بالنتائج.